النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي

أ. أحمد المهدي المنصوري* أ.د. أسمهان الصالح**

^{*} طالب دكتوراة/ كلية الآداب/ جامعة حلب/ حلب/ الجمهورية العربية السورية. ** أستاذ/ كلية الآداب/ جامعة حلب/ حلب/ الجمهورية العربية السورية.

ملخص:

يتناول البحث بعض الجوانب التحويلية في النحو العربي، وهو دراسة تهدف إلى إظهار بعض أهم الجوانب التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي والربط بين الفكر اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، وإثراء اللغة بكثير من الآراء والنظريات والتطبيقات والكشف عن هذه الأسس والأفكار لهذه البحوث في اللغة العربية وأبحاثها التراثية.

Abstract:

This study deals with some aspects of transformation in Arabic grammar. It aims to demonstrate the applications of these transformations and to link between the Arab linguistic schools and the modern linguistic theories. The study enriches the Arab language research with a variety of opinions, theories, applications and previous studies in this field.

مقدمة:

مفهوم النظرية التحويلية والأسس التي ترتكز عليها:

ملخص هذه النظرية ينبني على أن هناك تركيبات أساسية تشترك فيها اللغات جميعاً، وأن وظيفة القواعد التحويلية في هذه النظرية تحويل تلك التراكيب الأساسية (Structures) إلى تراكيب سطحية (Surface Structures) ، وهي التراكيب المنطوقة فعلاً، ويسمعها السامع (۱) ، وعملية «وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري تسمّى تحويلاً "Transformation Rule"، أو قانوناً تحويلياً "Transformation"، والعلاقة بين التركيبين تشبه عملية كيمياوية يتم التعبير عنها بمعادلة أحد طرفيها المواد قبل تفاعلها "Input" والطرف الآخر هو الناتج بعد التفاعل "Output" . «وبمعنى آخر فإنها القواعد التي تضفي على كل جملة تولدها تركيبين: أحدهما باطني أساسي، والآخر ظاهري سطحى، وتربط التركيبين بنظام خاص» (۳).

يرفض تشومسكي «تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدها من المعنى ومن العقل في هذا الوصف السطحي الذي صوره دي سوسير» $^{(3)}$ كما يرفض معاملة الإنسان «باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة» فالإنسان في نظره «لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة» $^{(7)}$ ، وذلك أن الظاهرة اللغوية «كظاهرة عقلية لا يمكن يفترق عنه بقدرته على اللغة» وإنّما بمحاولة دراسة القابلية اللغوية لدى الإنسان، وإنّه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا توسّع الدرس اللغوي فشمل إلى جانب الظواهر اللغوية أو التراكيب السطحية اللغوية، التراكيب العميقة التي تطرأ على هذه التراكيب قبل أن تصبح ظاهرة» $^{(V)}$ ، فتشومسكي يرفض «النظرة الآلية إلى اللغة من حيث كونها عادة كلامية قائمة من خلال المسيرات والاستجابات» $^{(V)}$ ، ويرى أن الطفل يكتسب لغة البيئة التي ينشأ فيها اعتمادا على مقدرته الفطرية على اكتساب اللغة، تلك المقدرة التي يطلق عليها مصطلح الكفاءة اللغوية أو القدرة الإبداعية $^{(N)}$.

الكفاية اللغوية والأداء الكلامي:

يرى تشومسكي أن اللغة الإنسانية هي خاصية إنسانية ذاتية تميزه عن الحيوان؛ ولكن قد يحاول الحيوان إصدار بعض الأصوات أو الصرخات، لكنها لا تتخطى كونها؛ في أفضل الأحوال نتيجة طارئة لسلوكه (٩).

إذاً فاللغة هي ميزة إنسانية، ويستطيع كل إنسان إنتاج عدد غير متناه من جمل لغة بيئته؛ حتى وإن لم يسبق له سماعها من قبل؛ وهذه المقدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في إطار النظرية التوليدية التحويلية تعرف بـ (الكفاية اللغوية) (١٠٠).

هذا بخصوص الكفاية اللغوية، أمّا (الأداء الكلامي): فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين. وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية (۱۱) وفي هذا النطاق يجب التنويه بمصطلحين أساسيين يعدان من الركائز التي تعتمد عليها نظرية تشومسكي – التوليدية التحويلية – وهما البنية السطحية والبنية العميقة، وإنّما جاء ذكرهما لأنهما يعتمدان أساساً على الكفاية اللغوية والأداء الكلامي. والمقصود بالبنية العميقة أو التركيب الأساسي أو الباطني عند تشومسكي: هو المعنى الكامن في نفس المتكلم بلغته الأم ومقياسه المقدرة أو الكفاية اللغوية (۱۲).

أمّا البنية السطحية أو التركيب الظاهري، فهي ما ينطقه الإنسان فعلاً (١٣) ويمثلها الأداء الفعلى للكلام (١٤).

ويمثل المصطلحان اللذان ترتكز عليهما البنية العميقة والبنية السطحية، وهما الأداء والكفاءة، حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي. فالأداء أو السطح يعكس الكفاءة، أي يعكس ما يجري في العمق من عمليات، ومعنى ذلك أنّ اللغة التي تنطقها فعلاً، إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحياناً؛ ودراسة «الأداء»، أي دراسة «بنية السطح» تقدم التفسير الصوتي للغة؛ أما دراسة «الكفاءة» أي: «البنية العميقة» فتقدم التفسير الدلالي لها (٥٠).

وخلاصة القول إن هناك شقين للغة عند التحويليين:

الأول: هو المظهر الخارجي لها؛ أي الكلام المنطوق به فعلاً؛ ولهذا المظهر أثر صوتي يعتمد على الأداء، ويجب أن يرد إلى التركيب الباطني؛ وهو الشق الثاني عندهم؛ ويتمثل في المقدرة أو الكفاءة في الإنسان التي تجعله يستوعب القواعد أو الأسس التي ينبني عليها الكلام (٢١) فتشومسكي يرفض الوقوف عند الوقائع اللغوية كما يقدمها البحث الحقلي عند الوصفيين في أشكالها الفعلية، وينص على وجود جانبين يجب الاهتمام بهما معاً لفهم اللغات الإنسانية هما: الأداء اللغوي الفعلي (Actual Linguistic Performance) ويمثل ما ينطقه الإنسان فعلاً أي البنية السطحية للكلام، والكفاءة التحتية ما ينطقه الإنسان عقلية تختفي وراء الوعى الباطن أحياناً.

نظرية تشومسكي والتراث العربي:

من المسائل الملحة والقضايا المهمة الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة، التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين ولا سيما بعد ظهور علم اللغة الحديث، علماً مستقلاً، له كيانه المستقل بين بقية العلوم الأخرى.

ويدخل في هذا الإطار الربط بين جهود علماء العرب القدامى في دراسة النحو العربي ونظرية تشومسكي – التوليدية التحويلية – وإعطاء صورة عن مدى ترابط التراث اللغوي القديم والبحث اللغوي الحديث، ومعرفة الجوانب التحويلية في النحو العربي وسبق العرب في ذلك.

إن المبادئ التي ينادي بها التحويليون، لا تختلف إجمالاً مع ما جاء به نحويو العربية، فالنحو العربي يلتقي مع النظرية التوليدية والتحويلية في عدة جوانب، أولها صدور كل منهما "عن أساس عقلي" (١٨)، وتشومسكي يؤكد أن اللغة ملكة فطرية، وهي وحدة من وحدات العقل، وهو يتخذ من منهج ديكارت العقلاني أساساً له في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية (١٩).

ومن أهم الجوانب التي يلتقي فيها التحويليون مع نحاة العربية:

١ قضية الأصالة والفرعية:

وهي من أهم القضايا في النحو العربي، فذكروا عدة أصول، وجعلوا ما يقابلها فروعاً "فقرروا أن المصدر أصل المشتقات، وأنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث، وأن التصغير والتكبير يردان الأشياء إلى أصولها" (٢٠)، وتعد الأصلية أو ما يعرف بالتركيب الباطن، والفرعية أو ما يعرف بالتركيب السطحي محور النظرية عند التحويليين (٢١).

٢_ قضية العامل:

يعد العامل حجر الزاوية في النحو العربي (٢٢)، فقد نشأت هذه الفكرة نشأة لغوية ابتداء من التأثر والتأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف، وانتهاء بالمؤثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة (٢٢)، وقد حظيت هذه القضية باهتمام بالغ من اللغويين المحدثين أيضاً ومنهم (تشومسكي)، الذي تنطلق نظرية ربط العامل عنده من منطلقين أساسيين هما: الأثر، والمضمر، ولعل تشومسكي على هذين تحتاج إلى إعادة

صياغة العنصرين والتفاعل بينهما هو الذي دفعه إلى أن يجعل منهما قاعدة كلية يفترض فيها أن العامل في المقول هو الفعل، والعامل في الفاعل هو ما يسمى «الصرفة» التي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة (٢٤).

ويرى تشومسكي أن نظرية العامل والربط السياقي تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال، هذه النظرية التي بذل قصارى جهده من أجل أن تكون نظرية لغوية متماسكة. كما أن خاصية التحويل عند تشومسكي وأنصاره تتشابه في كثير من جوانبها مع ما نجده في النحو العربي من قواعد الحذف، والإحلال، والتوسع، والاختصار، والزيادة، والترتيب (٢٥).

إن المتفحص والمدقق في الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التحويلية، والقواعد النحوية التي أرساها علماؤنا العرب القدامي يجد أن النحو العربي لم يكن غافلاً أو بعيداً عن هذه الأسس والأفكار، ومن ذلك مثلاً أن أحد أعلام العربية العلامة (عبد القاهر الجرجاني)، قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حيث فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم لمعان في النفس، وهو تماماً البنية العميقة عند تشومسكي، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق (٢٦)، كذلك لم تخف على عبد القاهر الجرجاني القدرة اللغوية المتمثلة في الكفاءة الذاتية الكامنة التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغة التي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات أو جمل لا نهائية، كما حسم عبد القاهر الجرجاني قضية ربط النحو بالدلالة، وبيّن أهمية هذا الربط وضرورة اعتماد المكوّن التركيبي على المكوّن الدلالي، هذه العلاقة التي تأخرت النظرية التوليدية التحويلية في إدراكها ومعرفة أهميتها إلى أن ظهر كتاب تشومسكي النظرية التوليدية النحوية» (٢٠٠).

وخلاصة القول، فإن مفهوم النحو عند تشومسكي والجرجاني ليس مجرد وسيلة اتصال تستعين به اللغة في وظيفتها الأساسية، وإنما يأخذ شكلاً عقلياً، وهذا الشكل العقلي هو الذي سيطر على فكريهما، فأدى بهما إلى اعتماد النحو التقليدي أساساً لإدراك قيمة الصياغة الحقيقية، والإمكانات التركيبية التي يتيحها النحو، وهذه الإمكانات التركيبية تقترب من الإنسان ومقاصده الواعية (٢٨)، وهما يعتمدان مستويات الأداء في البناء السطحي والبناء الداخلي (٢٩)، ونصوص الجرجاني التي تدل على ذلك كثيرة منها: «ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك» (٣٠).

كما أنهما ينظران إلى المعايير المجردة في اللغة من خلال الفرد الذي يتعامل بها في شكل تعبير خلاق، فالقواعد اللغوية ترجع في حقيقتها إلى العقل الداخلي والمنطق عند تشومسكي، وإلى الكلام النفسي عند الجرجاني، ولكن فهم تشومسكي يرجع إلى نظرته العامة إلى الطبيعة الإنسانية واتصالها بالحرية الفردية، في حين يرجع فهم الجرجاني إلى فلسفة دينية تتصل بقدرات الإنسان في الكلام ومقارنتها بالقدرة الإلهية (٢١).

إنَّ سَبْقَ عبد القاهر الجرجاني في الأمور التي ذُكِرت وغيرها كثير، وقد فعل مثله وأكثر علماء كثر، منهم سبيويه ومن قبله الخليل، وغيرهم من علماء العربية الذين أفاضوا القول في هذه القضايا وغيرها.

وممًا أحب أن أنوه إليه أنّني عند قراءة كتاب (منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث) للدكتور علي زوين شد انتباهي قوله: ((من الضروري الإشارة إلى أنّ تشومسكي قد درس العبرية القديمة بإتقان وكان يعتبر من المبرّزين فيها، وربّما درس أصول النحو العربي عن طريق المترجمات العبرية في الأندلس وهي مترجمات نقلت قواعد النحو العربي وطبّقته على العبرية) (٢٦)، ومن هنا يمكن أن نفترض تأثر تشومسكي والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة.

الجوانب التحويلية في النحو العربي:

قبل ذكر الجوانب التحويلية في النحو العربي، يجب التعريج على هذه العمليات، كما جاء بها «تشومسكي» ومن ثُمَّ إثبات وجودها في النحو العربي، وقد حصر بعض العلماء هذه العمليات التحويلية بالألفاظ الآتية (٣٣):

- ♦ الحذف (deletion): مثلاً أ+ب ز+ب. في العملية تحول أ+ب فقط، أي أن (أ)
 حذفت.
 - ♦ التعویض (replacement): مثلاً أب. هنا استبدلنا رمزاً هو أبرمز آخر هو ب.
- ♦ التمدد أو التوسع (expansion): مثلاً أب+ج هنا تمددت أ وأصبحت رمزين هما ب+ ج.
- ♦ الإضافة أو الزيادة (addition): مثلاً أأ+ب. هنا بقيت أعلى حالها في الطرف الأيسر، ولكن أضفنا إليها ب.
- ♦ إعادة الترتيب أو التبادل (permutation): مثلاً أ+ب ب+أ هنا لم يحذف شيء،
 ولم يضف شيء، بل انعكس الترتيب فقط.

أما أنواع هذه العمليات في النحو التحويلي فهي كالآتي:

- ♦ قانون إجباري (obligatory rule): وإذا كان القانون إجبارياً، فإنه لابد من تطبيقه على كل جملة في اللغة؛ لتصبح جملة صحيحة نحوياً (٣٤)، وهو ما يعادل ما يعرف في النحو العربي بـ (الواجب).
- ♦ قانون اختياري (optional rule): وإذا كان القانون اختيارياً فهذا يعني أنه يجوز تطبيقه جوازاً (٥٣). وهو يعادل ما يعرف في النحو العربي بـ (الجائز). لقد نبهنا فيما سبق على القواعد التحويلية، وأنواعها، التي جاء بها تشومسكى. وطريقة «النحو التحويلي» التي بها تشومسكى تتبع عدداً من «العمليات النحوية» التي تشبه شبهاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربي (٢٦)، الذي سنحاول من خلاله تطبيق هذه (العمليات النحوية) على النحو العربي من خلال شرح ابن عقيل مع الاستعانة ببعض كتب النحو الأخرى والبلاغة، في محاولة لإثبات وجود هذه العمليات في النحو العربي، وأهم هذه العمليات ما يأتي:

■ أولاً- الحذف:

الحذف فن عظيم من فنون القول، ومسلك دقيق في التعبير، وتأدية المعنى ترى به الترك أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، ولكن هذا الفنّ العظيم لا بدله من شرط، وهو أن تبقى في الكلام قرينة تدل على المحذوف وذلك حتى لا يصبح البيان ضرباً من التعمية والغموض (٣٧)، وينقسم الحذف إلى أقسام هي:

أ. حذف حرف: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَالله تَفْتَأُ تَذْكُر يُوسُفَ﴾ - سورة يوسف، الآية ٨٥، حيث حذف النافي (لا) ولا يحذف النافي معها قياساً إلا في القسم، وقد يحذف شذوذاً دون القسم (٣٨).

وأصل الكلام - في غير كلام الله - ، أي البينة العميقة للجملة (لا تفتو أنت) ثم أصبحت بعد تطبيق قانون (الحذف) إلى (تفتو) . وهي البينة السطحية للجملة، وهو حذف اختياري أي (جائز) .

ومن ذلك أيضاً حذف همزة الاستفهام، يعني همزة التسوية، الهمزة المغنية عن أي، وذلك عند أمن اللبس، وتبقى (أم المعادلة) كما كانت، والهمزة موجودة، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً... بسبع رمين الحجر أم بثمان (٢٩) وأصل الكلام: (أبسبع)، أصبح بعد عملية الحذف الاختياري (بسبع) (٤٠).

وقد ذكرنا فيما سبق أمثلة على الحذف الاختياري (الجائز) ، وسنذكر الآن بعض الأمثلة على الحذف الإجباري (الواجب) ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لَيُعَذَّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ اللهِ سورة الأنفال، الآية ٣٣، حيث أضمرت (أنْ) وجوباً، لوقوعها بعد لام الجر، وقد سبقتها (كان المنفية) (٤١).

وأصل الكلام - في غير كلام الله - (.... لأن يعذب الله الكافرين....) ، فأصبحت الجملة بعد حذف (أنْ) حذفا إجباريا، وبعد الحذف الاختياري للفاعل (الله) ، وحذف المفعول به (الكافرين) والتعويض عنه تحولت إلى (... ليعذبهم...) . وكذلك قول أحد الشعراء - لم ينسب البيت لقائل - حيث يقول:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر (٢٤)

حيث حذفت (أن) ، أو كما يقول ابن عقيل (أضمرت) وجوباً بعد (أو) المقدرة بـ (حتّى) موث عنها الكلام (حتى أنْ أدرك أنا) ، فأصبحت الجملة بعد الحذف الإجباري لـ (أنْ) ، والحذف الاختياري للفاعل (أنا) ، وحذف (حتى) والتعويض عنها بـ (أو) أصبحت (أو أدرك)

ب. حذف اسم: من ذلك حذف المسند (الخبر) ، وذلك نحو قول عمرو بن امرئ القيس: نحن بما عندنا، وأنت بما ... عندك راض، والرأي مختلف (٤٤)

وأصل الكلام (نحن راضون بما هو موجود عندنا...) حيث حذف الخبر (راضون) احترازاً من العبث، وقصداً للاختصار مع ضيق المقام، وهو حذف اختياري، وكذلك حذف (موجود) حذفاً اختيارياً، وبذا أصبحت الجملة (نحن بما عندنا...).

ومما ورد في الحذف أيضاً حذف (المسند إليه) ، ومن حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَملَ صَالِحاً فَلنَفْسه وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا ﴾ – سورة الجاثية، الآية ١٥.

وأصل الكلام – في غير كلام الله – (إذا عمل الإنسان عملاً صالحاً فعمله لنفسه)، حيث تحولت الجملة بعد الحذف الاختياري (الجائز) للمبتدأ (عمله)، والفاعل (إنسان)، والمفعول به (عملاً) إلى (من عمل صالحاً فلنفسه) وكذلك حدث في الجزء الثاني من الآية وهو (ومن أساء فعليها) ومن الحذف الاختياري أيضاً، حذف المضاف، والمضاف إليه، والصفة وما إلى ذلك (٥٥).

أما الحذف الإجباري (الواجب) فمثاله حذف الخبر، وذلك نحو قول الشاعر عمرو ابن العاص في قوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا.... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن (٤٦)

وأصل الكلام: ولولاك موجود، حيث حذف، الخبر (موجود) وجوباً، لوقوعه بعد (لولا).

ت. حذف الفعل: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَتْ ﴿ السَّمَاء انشَقَتْ ﴾ - سورة الانشقاق، الآمة (٤٧).

وأصل الكلام – في غير كلام الله – أي البنية العميقة للجملة (إذا انشقت السماء انشقت) حيث حذف الفعل (انشقت) وجوباً، وبقي الاسم الذي بعده مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، وحذف وجوباً لوقوعه بعد إذا الشرطية (٤٨)، وأما الحذف الاختياري فمن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَالْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ الله سورة الزمر، آية ٢٥.

وأصل الكلام - في غير كلام الله - (ليقولن خلقهن الله) حيث حُذف الفعل (خلقهن) جوازاً، لدلالة السياق عليه (٤٩). وقد ذكر الفعل في قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ اللهِ سورة الزخرف، آية ٩. ومنه أيضاً قول المتنبى:

أتى الزمان بنوه في شيببته.... فسرّهم، وأتيناه على هرم $^{(\circ \circ)}$

وأصل الكلام (وأتيناه على هرم فساءنا) ، حيث حذف الفعل (ساءنا) جوازاً، للإيجاز.

ث. حذف متعلق الفعل: ومنه قوله تعالى: ﴿لا يُسْأَلُ عَمًا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ سورة الأنبياء آية ٢٣. وأصل الكلام – في غير كلام الله – (وهم يسألون عما يفعلون) فحذف متعلق الفعل، إيجازاً.

ج. حذف جملة: ومنه قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً (١) وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً (٢) وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً (٢) وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً (٣) فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً (٤) فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً (٥) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ (٦) تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ (٧) ﴾، سورة النازعات، آية ١-٧.

حيث حذفت جملة جواب القسم، وتقديرها «لتبعثن ثم لتنبؤن»، والدليل على ذلك ما أتى من ذكر يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ (٦) تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ (٧﴾، وكذلك إلى آخر السورة.

ح. حذف غير جملة: ومنه قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَنَبَّنُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (٤٥) يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِّيقُ ﴾ ، سورة يوسف، آية ٤٥ – ٤٦.

وأصل الكلام – في غير كلام الله – (فأرسلوه إلى يوسف الصديق، فأتاه، فقال له يوسف أيُّها الصديق). إلى غير ذلك من أمثلة الحذف التي وردت في العربية، وهي من الكثرة، بحيث إنها لا تحصى، وإنما جئنا هنا ببعض الأدلة على وجودها في العربية.

ومن أمثلة التعويض في العربية، ما جاء في (نائب الفاعل) ، حيث يحذف الفاعل، ويحل المفعول به مكانه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾، سورة الأنبياء، آية ٣٧.

وأصل الكلام - في غير كلام الله - أي البنية العميقة للجملة ﴿خَلِقَ الله الْإِنسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾ حيث حذف الفاعل لفظ الجلالة (الله) جوازاً وعوّض عنه بالمفعول به (الإنسان) ، فأصبحت الجملة كما في الآية.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾، سورة الشعراء، آية ٩٤. حيث حذف الفاعل هنا، وذلك عند بنائه للمجهول، وعُوّض عنه بالمفعول به، المدلول عليه بـ (واو الجماعة).

وكذلك يحذف الفعل في العربية، ويُعوّض عنه بأحد المشتقات العاملة، كـ (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة)، ومن أمثلة ذلك في (اسم الفاعل) قول عمر بن أبي ربيعة الخوارزمي:

وَكُمْ ماليِّ عينيه من شيءٍ غيره.... إذا راحَ نحو الجمرة البيض كالدمي (^{٥١)}

والبنية العميقة للجملة (وكم شخص ملاً عينيه) وبعد تطبيق قانوني (التعويض، والحذف مرتين) أصبح الكلام كما في بيت الشعر.

ثانياً – التمدد أو التوسع:

ونعني بالتمدد أو التوسع في العربية، أنه بدلاً من أن يكون المبتدأ والخبر، أو الفاعل... الخ مفرداً، يأتي جملة أو مصدراً مؤولاً، أي يحدث فيه توسع وتمدد، فبدلاً من أن تقول مثلاً: علمت قيامك، تقول: علمت أنك قائم، فأنت بذلك تمدّد وتوسع في الكلام. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيّ أَنّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ ، سورة الجن، آية ١. فأصل الكلام في غير كلام الله— أي البنية العميقة (... استماع نفر من الجن) ولكن بعد تطبيق (قانون التمدد) ، تمدّد نائب الفاعل (استماع) إلى جملة، وذلك على نحو ما جاء في الآية، وهي البنية السطحية للجملة.

ومن أمثلة التمدّد في العربية كذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفَهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا﴾، سورة العنكبوت، آية ٥١، والبنية العميقة للجملة هي (... إنزالنا) ، ولكن بعد تطبيق قانون التوسع، تمدّد الفاعل (إنزالنا) ، ليتحول من مفرد إلى جملة، وهي (أنّا أنزلنا) تمثل البنية السطحية.

ومن ذلك أيضاً تمدد المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾، سورة البقرة، آية ١٨٤، وأصل الكلام – في غير كلام الله – (الصيام خير لكم) ، ولكن بعد تطبيق قانون التمدد أو التوسع، تمدد المبتدأ من مفرد إلى جملة.

ومن أمثلة تمدّد المبتدأ كذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِه أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾، سورة فصلت، آية ٤١، والبنية العميقة هي (رؤيتك الأرض من آياته) ، ولكن بعد تطبيق قانون التمدّد على المبتدأ وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب كذلك، تحولت الجملة إلى البنية السطحية لها، كما هو موجودة في الآية.

ونظير ذلك في كلام العرب قول العباس بن مرادس:

وقال نبيُّ المسلمين: تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدّما (٢٥)

فالبنية العميقة لجملة (أحبب إلينا أن تكون المقدّما) هي (أحبب بكونك المقدم إلينا) ولكن بعد تطبيق قانون التمدّد على فاعل فعل التعجب (أحبب)، وقانون الحذف الاختياري لحرف الجر الزائد (ب)، وقانون إعادة الترتيب، أصبحت الجملة على ما هي عليه في البيت الشعرى، التي تمثّل البنية السطحية للجملة، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

ولو سُئلَ الناس التراب لأوشكوا.... إذا قيل هاتوا- أن يملوا ويمنعوا (٥٣)

فالبنية العميقة لجملة (لأوشكوا أن يملوا) هي (لأوشكوا الملل) ، ولكن بعد تطبيق قانون التوسع على خبر (أوشك) ، تمدد ليتحول الكلام إلى بنيته السطحية. إلى غير ذلك من الأمثلة العديدة. ولكن يجب التنويه بأنّ هذه الأمثلة التي أوردناها للتمدد، أو التوسع، كان تطبيق القانون فيها جميعها (اختيارياً) وليس (إجبارياً).

ثالثاً الزيادة أو الإقحام:

تأتي الزيادة أو الإقحام في العربية، لغرض التأكيد، ويكون ذلك، إما بالتأكيد اللفظي، الذي يكون بإعادة المؤكد بلفظه، سواءً أكان فعلاً، أم اسماً، أم حرفاً، أم اسم فعل، أم جملة فعلية، أم جملة اسمية، أم مصدراً نائباً عن فعله أم مرادفه، أم ضميراً منفصلاً، أو يكون عن طريق التوكيد بالحروف الزائدة، التي تفيد تقوية المعنى المراد توكيده (30)، وعلامة زيادة هذه الحروف، أن تحذف فلا يحدث تأثير في المعنى، من الناحية اللغوية (00).

وأمثلة الزيادة عن طريق إعادة لفظ المؤكد، قول الشاعر لم ينسبه النحاة لقائل -: فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببَغْلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس (٢٥)

حيث زيد في الشطر الثاني من البيت، الفعل (أتاك) ، وكذلك (احبس) ، لغرض التوكيد (ما) ، وأصل الكلام، أي البنية العميقة (أتى اللاحقون البغلة احبس أنت) ، وبعد تطبيق قانون الحذف، وإعادة الترتيب، والزيادة أو الإقحام، تحوّل إلى البنية السطحية، كما هي موجودة في البيت.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً ﴾ ، سورة الفجر آية ٢١، حيث تكرر المصدر (دكاً) ؛ لغرض التوكيد.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لَمَا تُوعَدُونَ ﴾ سورة المؤمنون، آية ٣٦، حيث تكرر اسم الفعل (هيهات) مرتين؛ وهذه الزيادة أيضاً الغرض منها التوكيد.

ومن الزيادة أو الإقحام أيضاً: زيادة جملة كاملة؛ لغرض التوكيد، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾، سورة الانفطار، الآيتان ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾، سورة الانفطار، الآيتان ١٧ – ١٨، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿ ٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾، سورة التكاثر، الآيتان ٤ – ٥ وكما تكون الزيادة بإعادة لفظ المؤكد ذاته، فقد تكون بإعادة مرادفه أيضا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِه غَضْبَانَ أَسِفاً ﴾ سورة الأعراف، الآية 100، حيث كانت الزيادة في الآية ليس بتكرار لفَظَ غضبان. وإنما بمرادف له وهو «أسفاً».

وكذلك تكون الزيادة بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ سورة البقرة، الآية ٣٥، فالضمير (أنت) في الآية، ليس فاعلاً؛ لأن فاعل فعل الأمر مستتر وجوباً، لذا فالضمير هنا زائد؛ لغرض التوكيد.

• رابعاً – إعادة الترتيب (التقديم والتأخير):

يعد أسلوب التقديم والتأخير - بعامة - سمة أسلوبية لها عظيم الأثر في روعة الأسلوب وإبرازه في صورة حكيمة (^٥)، وهو من الأساليب المهمة في اللغة العربية، وقد ورد في القرآن الكريم بكثرة، كما اهتم البلاغيون القدماء بهذا الموضوع، فأضافوا إلى بحث النحاة معالم جديدة، أزدان بها هذا الأسلوب.

ومن المعروف أن النظام الأساس للجملة الاسمية، هو المبتدأ، يليه الخبر، وفي الجملة الفعلية، يرد الفعل، ثم الفاعل، ثم المفعول به إذا كان الفعل متعدياً، ثم تأتي الفضلات بعد ذلك، غير أنه قد تعن للمتكلم أحوال يرى فيها تقديم بعض الكلام، وتأخير بعضه، فإذا ما وجدنا شيئاً مقدماً خارجاً عن هذا التأليف، أدركنا أن هذا التقديم لا يرد اعتباطاً في نظم الكلام وتأليف، وإنما يكون عملاً مقصوداً به غرض، ومن مواضع التقديم ما يأتى:

♦ في الجملة الاسمية:

١. تقديم الخبر وجوبا (إجباريا): ومن حالات تقديم الخبر وجوباً، أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر (٥٩) ومن ذلك قول الشاعر نصيب بن رباح الأكبر:

أهابك إجلالاً، وما بك قدرةٌ... عليَّ لكن ملء عين حبيبها (١٠)

وأصل الكلام؛ أي البينة العميقة (ولكن حبيب عين ملء عين) وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب تصبح الجملة (ولكن ملء عين حبيب عين) وبعد تطبيق التقلص تصبح الجملة؛ أي البينة السطحية لها (ولكن ملء عين حبيبها).

وقد تقدم الخبر، لغرض الاختصاص ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ سورة الغاشية، الآيتان ٢٥ – ٢٦. وأصل الكلام في غير كلام الله – (إن إيابهم إلينا، ثم إن حسابهم علينا) وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب، أصبح الكلام على ما هو عليه في الآية.

وكذلك يتقدم الخبر (إجبارياً) إذا كان المبتدأ نكره، ليس لها مسوغ، والخبر ظرف أو جار ومجرور (١٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً سورة البقرة، الآية ١٠، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينَ سورة البقرة، الآية ٣٦، وكذلك الحال حين يتقدم الخبر وجوباً، إذا كان المبتدأ محصوراً، نحو (مالنا إلا اتباع أحمد) (٦٢).

وهذا وقد زخرت كتب البلاغة بأمثلة كثيرة على تقديم الخبر على المبتدأ، ولكن تناول البلاغيين للموضوع، يختلف عن طريقة تناول النحاة له، ومن الأمثلة الواردة في كتب البلاغة قول الشاعر:

ثلاثة يذهبن عن القلب الشجن... الخضرةُ والماءُ والوجهُ الحسن (٦٣).

وأصل الكلام: (الخضرة والماء والوجه الحسن ثلاثة يذهبن...) ولكن قدم الخبر هنا؛ لغرض التشويق إلى المتأخر (٦٤).

٢. تقديم الخبر جوازاً (اختيارياً): يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً إذا لم يكن هناك ما يوجب تقديمه (وجوباً) وذلك عند أمن اللبس، ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

قد ثكلت أمه من كنت واحدة... وبات منتشياً في برثن الأسد (٦٥).

أصل الكلام: (من كنت واحدة قد ثكلت أمه) بعد تطبيق قانون إعادة الترتيب الاختياري، أصبحت الجملة على ما هي عليه في البيت، أي (البنية السطحية).

ومنه أيضاً قول الفرزدق:

إلى ملكِ ما أمَّه من محارب... أبوهُ ولا كانت كليب تصاهرهُ (٢٦)

وأصل الكلام (... أبوه ما أمه من محارب...) ، وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب أصبح الكلام (... ما أمه من محارب أبوه) .

♦ بخصوص الجملة الفعلية:

تقديم المفعول به على الفعل: يتقدم المفعول به على الفعل في العربية، جوازاً، ووجوباً.

- أولاً: تقديمه وجوباً: يجب تقديم المفعول على الفعل العامل، إذا كان المفعول به اسم شرط، أو اسم استفهام، أو ضميرا منفصلاً، لو تأخر لزم اتصاله، أو أن يكون العامل في المفعول به واقعاً في جواب (أمّا) (٦٧).

ومن أمثلة تقديم المفعول به على الفعل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ سورة الفاتحة، الآية ٥. والبنية العميقة للجملة – في غير كلام الله – (نعبد نحن الله) ، وبعد تطبيق قوانين الحذف، وإعادة الترتيب، والتعويض، تحولت إلى البنية السطحية (إياك نعبد).

وقد قدم المفعول به في الآية، لأنه ضمير متصل لو تقدم لوجب اتصاله، إذ تصير الجملة وقتها (نعبدك) (٦٨)، ولكن أليس المهم التركيز على الفرق بين الجملتين (إياك نعبد) و (نعبدك) ؟.

ومن التقديم والتأخير أيضاً قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَر﴾ سورة الضحى، الآيتان ٩- ١٠.

والبينة العميقة – في غير كلام الله – (لا تقهر أنت اليتيم، ولا تنهر أنت السائل) ، وبعد تطبيق قانوني (الحذف، وإعادة الترتيب) ، أصبح الكلام على ما هو في الآية، وهو البينة السطحية.

وقد قدم المفعول به في الآية، لأنه واقع في جواب (أمّا) $(^{79})$.

7. 7. تقديم المفعول على الفعل جوازاً: وذلك نحو قولنا: عمراً ضرب زيد $^{(V)}$ ، فأصل الكلام (ضرب زيد عمراً)، وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب، أصبحت الجملة عمراً ضرب زيد، وذلك نحو خاف ربَّه عمر $^{(V)}$ ، وأصل الكلام (خاف عمر ربَّ عمر) ولكن بعد تطبيق قوانين (إعادة الترتيب، والحذف، والتعويض) ، تحول الكلام إلى البينة السطحية (خاف ربَّه عمر).

ومن ذلك أيضاً قول الأعشى ميمون:

كناطح صخرةً يوماً ليُوهِنَها... فلم يضرها وأوهن قرنَه الوعلُ (٧٢)

وأصل الكلام (أوهن الوعل قرن الوعل) ، وبعد إعادة الترتيب والحذف، والتعويض، أصبحت الجملة (أوهن قرنه الوعل) وهي البينة السطحية.

فيما سبق حاولنا تبيان أهم الظواهر التحويلية في النحو العربي والربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين على حد سواء.

ومن خلال البحث تبين أنّ نظرية النحو التحويلي لا تعد نظرية متكاملة، بمعنى أننا لا نستطيع أن نطبقها تطبيقاً كاملاً في درسنا النحوي، بكل ما يحتويه من معطيات أو معلومات نحوية، ولا نستطيع أن نتخذها خطاً واضحاً، ندرس على أساسه الأبواب النحوية التقليدية. ومن العقبات أمام تطبيق هذه النظرية على النحو العربي؛ خاصية الإعراب، من رفع، ونصب، وجرّ، وكذلك البناء من ضم وكسر، وفتح، وسكون لأن كل الحركات لا وجود لها في النحو التحويلي بمرحلتيه: التركيب الأساسي والتركيب السطحي، غير أن النحو التوليدي التحويلي كان كافياً لإحياء أسلوبية الانحراف.

الهوامش:

- ١. ياقوت، أحمد سليمان، ١٩٩٢م، في علم اللغة التقابلي، ص: ٢٧.
 - ٢. الخولي، محمد، ١٩٨١م، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: ٢٢.
- ٣. ياقوت، أحمد سليمان، ١٩٩٢م، في علم اللغة التقابلي، ص: ٣٧.
- ٤. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدُّرس الحديث، ص: ١١٢.
 - ٥. المرجع نفسه، ص: ١١٢.
 - 7. المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- ٧. المسدي، عبد السلام، ١٩٨٦م، اللسانيات من خلال النصوص، ص: ١٠٥.
- ٨. بهنساوي، حسام، ١٩٩٤م، أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص: ١٦.
 - ٩. المرجع نفسه، ص: ١٦.
 - ١٠. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١١٢.
 - ١١. المرجع نفسه، ص: ١١٢.
 - ١٢. المرجع نفسه والصفحة نفسها.
 - ١٣. المسدى، عبد السلام، ١٩٨٦م، اللسانيات من خلال النصوص، ص: ١٠٥.
- 14. زكريا، ميشال، ١٩٨٦م، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص: ٢٦- ٢٧.
 - ١٥. المرجع نفسه، ص: ٧.
 - ١٦. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١١٥.
 - ١٧. ياقوت، أحمد سليمان، ١٩٩٢م، في علم اللغة التقابلي، ص: ٣٨.
 - ١٨. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١١٥.
 - ١٩. المرجع نفسه، ص: ١٤٣.
 - ٢٠. زوين، على، ١٩٨٦م، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: ٤٣.
 - ٢١. عبد القادر، صالح سليم، ١٩٩٦م، تصريف الأفعال والمشتقات والمصادر، ص: ١٢.
 - ٢٢. ياقوت، أحمد سليمان، ١٩٩٢م، في علم اللغة التقابلي، ص: ٩١.
 - ٢٣. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١٤٧.

- ٢٤. بهنساوي، حسام، ١٩٩٤م، أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص: ٣٠- ٣٦.
 - ٢٥. المرجع نفسه، ص: ٥٤.
- 77. عبد المطلب، محمد، ۱۹۸٤م، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، مجلد ٥، العدد (١٢)، ص: ٣١.
- ٢٧. بهنساوي، حسام، ١٩٩٤م، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث
 - ۲۸. المرجع نفسه، ص: ۳۷.
- ۲۹. عبد المطلب، محمد، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، مجلد ٥، العدد (١) ، ص: 77-70.
 - ٣٠. المرجع نفسه، ص: ٣٥.
 - ٣١. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: ٧٠٤.
 - ٣٢. النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مرجع سابق، ص: ٣٣ ٣٥.
 - ٣٣. زوين، على، ١٩٨٦م، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: ٤٤.
 - ٣٤. الخولي، محمد، ١٩٨١م، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: ٣٨، ٣٩.
 - ٣٥. المرجع نفسه، ص: ٤٠.
 - ٣٦. المرجع نفسه، ص: ٤٠.
 - ٣٧. الراجحي، عبده، ١٩٨٦م، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١٤٠.
 - ٣٨. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: ١٦٢.
 - ٣٩. شرح ابن عقيل، ١/ ٢٤٥.
 - ٠٤. المرجع نفسه، ص: ٢/ ٢١١.
 - ١٤. المرجع نفسه، ٢/ ٢١١.
 - ۲٤. المرجع نفسه، ۲/ ۳۱۹.
 - ٤٣. المرجع نفسه،
 - ٤٤. شرح ابن عقيل، ٢/ ٣١٩.
 - ٥٤. المرجع نفسه، ، ١/ ٢٨٨.
 - ٦٤. المرجع نفسه، ص: ٢/ ١١.

- ٧٤. المرجع نفسه، ، ص: ٢/ ١١.
- ٨٤. المرجع نفسه، ص: ١/ ٤٣٠.
- ٩٤. الشريف، العربي، ٢٠٠٢م، دروس في البلاغة العربية، ص: ١٣.
- ٠٥. مضطرجي، عرفان، ١٩٨٧م، الجامع لفنون اللغو العربية والعروض، ص: ٨٥.
 - ۵۱. شرح ابن عقیل، ۲/ ۲۰۲.
 - ۵۲. شرح ابن عقیل، ۲/ ۱۶۸.
 - ۵۳. شرح ابن عقیل، ۲/ ۱٤۸.
 - ٤٥. مزبان، على، ٢٠٠١م، الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم، ص: ١٣٢.
 - ٥٥. الشريف، العربي، ٢٠٠٢م، دروس في البلاغة العربية، ص: ٣١.
 - ۵۹. شرح ابن عقیل، ص: ۲/ ۱۹۸.
 - ٥٧. المرجع نفسه، ص: ٢/ ١٩٨.
 - ٥٨. المطمعي، عبد العظيم، ١٩٩٢م، خصائص التعبير القرآني البلاغية، ٢/ ٧٩.
 - ٥٩. شرح ابن عقيل، ١/ ٢٤٤.
 - ٦٠. المرجع نفسه، ١/ ٢٤٤.
 - ٦١. المرجع نفسه، ١/ ٢٢٣.
 - ٦٢. المرجع نفسه، ١/ ٢٢٦.
 - ٦٣. الشريف، العربي، ٢٠٠٢م، دروس في البلاغة العربية، ص: ٨٧.
 - ٦٤. المرجع نفسه، ص: ٨٧.
 - ٦٥. شرح ابن عقيل، ١/ ٢١٤.
 - ٦٦. المرجع نفسه، ١/ ٢١٤.
 - ٣٧. المرجع نفسه، ١/ ٤٤٠.
 - **٦٨. المرجع نفسه، ١/ ٤٤٠.**
 - ٦٩. المرجع نفسه، ١/ ٤٤٠.
 - ٧٠. المرجع نفسه، ١/ ٠٤٤.
 - ٧١. المرجع نفسه، ١، ٧٤٤.
 - ۷۲. المرجع نفسه، ۲/ ۱۰۳.

المصادر والمراجع:

- ١. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
- ٢. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ،بدون تاريخ ، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٣. البهنساوي حسام، ١٩٩٤، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- الجرجاني عبد القاهر،١٩٨٨، دلائل الإعجاز، تح: محمد الداية، فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق.
 - ٥. الخولى محمد،١٩٨١، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض.
- الراجحي عبده، ١٩٨٦، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- ٧. زكريا ميشال، ١٩٨٣، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- ٨. زكريا ميشال، ١٩٨٦، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢.
- ٩. زوين علي، ١٩٨٦، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون
 الثقافية العامة، بغداد.
 - ١٠. الشريف العربي، ٢٠٠٢، دروس في البلاغة العربية، دار الشموع والثقافة، الزاوية.
- 11. عبد القادر صالح سليم، ١٩٩٦، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ۱۲. عبد المطلب محمد، ۱۹۸٤، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، مجلة فصول، مجلد ٥، ع۱.
- ١٣. مزبان علي، ٢٠٠١، الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم، دار أساريا للطباعة والنشر، الزاوية.

- 14. المسدي عبد السلام، ١٩٨٦، اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، الجزائر.
- 10. مطمعي عبد العظيم، ١٩٩٢، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة.
- 17. مضطرجي عرفان،١٩٨٧، الجامع لفنون اللغة العربية والعروض، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت.
 - ١٧. ياقوت أحمد سليمان، ١٩٩٢، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة، الإسكندرية.